

## محادثات كيري في موسكو حول سورية؛ مكانك راوح

■ **حميدي العبدالله**

ماذا حملت محادثات وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف حول الأزمة السورية؟
تبعاً لتصريحات مسؤولين أميركيين لصحيفة «الحياة» السعودية، فإن هدف محادثات كيري في موسكو حول سورية تتلخص بقياس مدى دعم موسكو لحليفها الرئيس السوري بشار الأسد، الذي مُنيت قواته ببعض الخسارات أخيراً، وحض روسيا على دعم مسيرة انتقالية قد تتيح إنهاء الحرب في سورية.
إذ إن هذا هو الهدف من وراء زيارة كيري إلى موسكو، فما الذي حققه على هذا الصعيد؟

التصريحات التي أدلى بها كيري، وكذلك وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، تساعد على الإجابة على هذا السؤال. فالمعلومات التي سُرِّبت إلى وسائل الإعلام حول نتائج محادثات كيري بشأن سورية أكدت على «مواصلة جهود إطلاق حوار شامل وجدي بين النظام السوري والمعارضة، كما أوليا (كيري ولافروف) اهتماماً خاصاً بالتهديدات الناشئة بسبب احتلال تنظيم داعش أجزاء من سورية والعراق وليبيا.

كيري اعتبر أنَّ حل الأزمة السورية يجب أن يكون سياسياً ومن خلال «انتقال سلمي للسلطة، ولافروف أكد «أنَّ الطرفين اتفقا على تفعيل الجهود من أجل اتفاق جنيف، وأضاف «إنَّ على اللابعين الخارجيين أن يدعوا طرفي النزاع في سورية إلى تطبيق اتفاق جنيف.»

من هذه التصريحات يمكن استنتاج الآتي:

أولاً، أولوية مكافحة الإرهاب، ولا سيما تنظيم «داعش»، لأنَّ هذا التنظيم لا يشكل تهديدا لسورية وحدها، أو «لنظام الرئيس السوري بشار الأسد وحده، بل العالم أجمع» على حد تعبير كيري، وروسيا كما قال كيري «شريك مهم في محاربة الإرهاب، والتنظيمات المتطرفة.»

ثانياً، الاتفاق على مبدأ الحل السياسي للأزمة السورية، حيث أكد كيري أنَّ «روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على تفعيل الحوار حول الأزمة السورية خلال الأسابيع المقبلة.»

ثالثاً، عكست تصريحات لافروف وتصريحات كيري فهماً متبايناً لتفاهات جنيف، كيري تحدث عن «انتقال سلمي للسلطة»، ولافروف تحدث عن «تطبيق اتفاق جنيف، ومعروف أنَّه منذ اللحظة الأولى على إعلان تفاهات جنيف واحد، كان هناك تفسيران لها، تفسير أميركي يشدد على «انتقال السلطة» أي الوصول سياسياً إلى ما عجزت عن تحقيقه الحرب، وتفسير روسي يؤكد أنَّ هذه المسألة فقرها السوريون عبر الحوار، بعيدا عن أي تدخل خارجي.

في المسائل الثلاث يمكن الاستنتاج أنَّ مواقف واشنطن وموسكو لا تزال كما كانت عليه قبل محادثات كيري في موسكو، وبالتالي لم تحمل المحادثات أي جديد، ويمكن القول أنَّ الموقف بعد محادثات موسكو تنطبق عليها عبارة «مكانك راوح» بانتظار نتائج التطورات الميدانية.

## توافقات سوتشي وخطة واشنطن على مائدة «كاتب ديفيد» والغائبون إلى التقاعد

سعد الله الخليل

قبل ساعات من انطلاق القمة الأميركية الخليجية، التي تنتقد تحت يافطة بحث آلية وسيل رفع مستوى التعاون الأمني والعسكري في الخليج وحل الصراعات المتعددة التي سببت الكثير من الاضطرابات في الشرق الأوسط، وبحث الاتفاق النووي مع إيران، ثمة تساؤلات حول الأسباب الحقيقية لغياب الملكين السعودي سلمان بن عبد العزيز والبحريني حمد بن عيسى آل خليفة، خاصة أنَّ الأسباب المعلنة للقمة الأولى من نوعها لا تمثل أي جديد ولا تستحق عقدها من الأساس. فالتمثيل العسكري والتعاون الأمني قائم منذ عقود وقوامه صفقات أسلحة أميركية بمرتبة خليجي وإدارة من قواعد الأميركية تُبرمج وفق الروزنامة الأميركية بما تقتضيه سياسات البنتاغون ومصانع الأسلحة الأميركية، أما الحديث عن استشارة لخصيصة طلبها واشنطن ولحل الصراعات في المنطقة فهو من باب التندر تماما كتعشير غياب الملوك بأنه توبيخ ورفض للمفاوضات التي يجريها أوباما، والقوى الكبرى مع إيران بشأن برنامجها النووي، توبيخ ربما يدفع أوباما لإعادة حساباته النووية، لكن الثابت أنه سيضيء عدة ليالٍ من دون نوم كتعبات للتوبيخ السعودي الحريني.

يصعب لعاقل أن يفتنح بأنَّ العاهل السعودي يفوّت فرصة سانحة للحجَّ إلى واشنطن ونيل بركة الديار الأميركية، لذلك أتى الإخراج السعودي لمسرحية إغاثة اليمينيين رديء الصورة، هنلي الجني، عبر افتتاح مركز الملك سلمان للإغاثة، لتزفير الاحتجاجات الإنسانية للشعب اليمني، بعد أن قتلهم طائراتهم بما يعيد للذاكرة مهمة مركز الملك عبدالله لحوار الأديان للتقريب بين الشعوب والمذاهب. بعد أن كفرتهم الفتاوى الوهابية واستباحث التنظيمات الإرهابية المدعومة من آل سعود أعراضهم وممتلكاتهم.

لطالما اعتبر منتج «كاتب ديفيد» الذي سُمِّي بهذا الاسم تيمناً بحفيد الرئيس دوايت أيزنهاور مطبق الصفتان الأميركية المشهورة، ولعل اسم رواية «الأفق المقفوء،» التي اتخذ منها الرئيس فرانكلين روزفلت اسم المنتج السابق «شانغريلا» أصدق تمثيل عما شهده المنتج الرئاسي عبر تاريخه من مفاوضات وصفتات بما يتعلق بقضايا العرب، ففي المنتج ذو الطبيعة الخالبة لم يبق المفاوضات العرب لقصيتهم الأم فلسطين أي أفق منذ سبعينيات القرن الماضي، بعهادات سلام مقفوء تارة واستسلام عنتي تارة أخرى. يبدو أنه حان دور من بارك وسهل وروج في السرِّ والعلن لاتفاقيات القرن الماضي أن يقدم التنازلات في القرن الحالي، ولعل الغائبين عن القمة الحالية أول الضحايا على مذبح «كاتب ديفيد»، فالفضل الحقيقي على اليمن والتفاهم النووي مع إيران يتطلبان ترتيب البيت الخليجي وإحالة الملوك إلى التقاعد والاعتماد على أجيال شابة غير مصابة بالزهايمر.

قمة كاتب ديفيد تشابه في ظروفها أول قمة شهدها المنتج عام 1973 وجمعت الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، والأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف، والتي نظمت العلاقات بين واشنطن وموسكو بعد تغيير ميزان القوى في العالم بإنهاء الحرب العالمية الثانية والتوازن الاستراتيجي التقليدي وغير التقليدي بين البلدين، مع فاروق القاسبي بأنَّ ثنائية القطب الحالية أخلت أداة جديدة إلى حلف موسكو لا يقل في الأهمية والإمكانات ما يفرض على واشنطن إعادة تدوير أوروباها الخليجية كي لا تبدو خرقاً متهزءة في العهد الجديد، القائم على تسوية الملفات الخلافية من البوابة الدبلوماسية من اليمن إلى سورية والتوجه بمواجهة التنظيمات الإرهابية، وهذا ما أكدت محادثات وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف في سوتشي وأولى الخطى تمهِّد خليجي بوقف دعمها وتمويلها وهو ما ستفرضه واشنطن في كاتب ديفيد.

توافقات سوتشي والخطة الأميركية الجديدة في المنطقة سبِّلَع في كاتب ديفيد والغائبين إلى التقاعد بانتظار اتصال نهاية الخدمة.

## كيري يبدأ التسويات من موسكو

في مثل هذه الأيام قبل سنتين قام جون كيري بزيارة تشبه زيارته الحالية إلى موسكو.

في الزيارة السابقة وضع كيري مع سيرغي لافروف إطار الحل السياسي كسقف لمواجهة

الزمات المتفجرة في العالم دون تحديد آليات.
دارت سنتان من المواجهات في المنطقة والعالم وتبلورت نتائج تؤكد أنَّ نهج التسويات

من أوكرانيا إلى اليمن وسورية، وخصوصاً مع إيران ليس هناك مجال للرهان على العسكرية من جانب أميركا وحلفائها.

ذهب كيري ليضع روزنامة التفاهم مع الروس انطلاقاً من النهاية التي بلغتها حرب اليمن وتمهيدا للاقتراب من توقيع التفاهم مع إيران.

الأزمة في سورية كانت حاضرة وعلى الأميركيين ضبط أداء حلفائنا عن الدعم الذي لايزال

يصل منهم إلى مجموعات «القاعدة»، إذا كانت أميركا صادقة في سعيها إلى الحل السياسي

ومكافحة الإرهاب.

عاد كيري ومعه التزامات جديدة ان تؤذيها حكومته خلال الأسابيع المقبلة بينما حرب اللغتون ترسم الخريطة الجديدة.

بعد كامب ديفيد ووضع الخدوة الأولى لترتيب البيت الخليجي الداخلي ستبدأ الخطوات نحو التسويات من اليمن.

«التعليق السياسي»

## البناء

## بعد مرور 66 سنة على النكبة

## أين حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟

■ **رامن مصطفى**

جيداً يُدرَك الجميع الخلفية التاريخية والأسباب الحقيقية للوجود الفلسطيني في لبنان. فهم، أيّ الفلسطينيين، لم يتعرضوا في وطنهم لكارثة إنسانية ناجمة عن زلزال أو إعصار دمريّ، أو كارثة بيئية أو مرض قاتل. الوجود الفلسطيني في لبنان كما في دول الشتات مشعباً بفلسطين كان بسبب احتلال إجلائيّ إحلاليّ تمثل بزرق حصيد لا يملك في فلسطين أيّ حقوق تاريخية، فكان الطرد الأكثر وحشية، والجريمة الأكثر بشاعة تلك التي ارتكبتها العالم المتمدن بحق الشعب الفلسطيني عام 1948 على سابق تصميم وتصبور. إنّه يستدلّ من ذلك أنّ هذه القضية هي قضية شعب وأرض وعليه فهي سياسية بامتياز بأبعاد متعددة ومنها الإنساني. ومحور حديثنا هو في الأكثر مأسوية ومعاناة، والذي لاولاف شكل الصفة السوداء في تاريخ لبنان في معالجاته الملف الفلسطيني. وهو الذي نعتزّ به فلسطينيين ونعتزّر تضحيات أبنائه وقواه الوطنية والإسلامية في كسبل قضية فلسطين ونضرتها. هذه التضحيات لم تحقّق الدولة اللبنانية على المستوى الرسمي من مسؤولياتها في حرمان الفلسطينيين من كافة حقوقهم الاجتماعية والمدنية والاقتصادية وحرق العمل بموجب المادة الأولى من قانون دخول الأجانب إلى لبنان والإقامة فيه والصدار عام 1962، حيث عرّف الحقّين بالآتي: الأجنبي بمعناه المقصود أن كل شخص أجنبي أو معنوي من غير التابعة اللبنانية. وترتب على ذلك صدور القرار 147/ 2002 والذي حصر حق ممارسة أعمال لهم محددة باللبنانيين سورياً فلسطينياً والأجنبي بالاستناد إلى المرسوم رقم 17561 تاريخ 17 أيلول 1968 والمتعلق بتنظيم عمل الأجانب والذي اشترط حصول الأجنبي على إجازة عمل.

وما زاد من حدة هذا الحرمان والإمعان فيه ما صدر عن حكومة الرئيس رفيق الحريري آنذاك من مرسوم يفرض بموجب ضرورة حصول الفلسطينيين على تأشيرة دخول وخروج، سرعان ما قام الرئيس الحص بالإنفاذ عام 1998. وكذلك التشريع الذي صدر عن مجلس النواب في نيسان من عام 2001 قضى بتعديل قانون 1969 والمتضمن اكتساب غير اللبنانيين حقوقاً عقارية، أو نضّ التعديل على حرمان أي شخص لا يحمل جنسية من دولة معترف بها، أو تلك التي يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التولّين. وبذلك، تعرض الفلسطيني لحكم مضاعف. وفتح لبنان أمام تلك الأجانب تحت ذريعة تشجيع الاستثمار في لبنان من أجل سد العجز الاقتصادي المتعطّل في الديون، ما أفسح المجال أمام شركات يملكها مستثمرون «إسرائيليون» أو أجانب وحتى عرب، بمولهم رجال أعمال «إسرائيليون». وعلى رغم قيام الوزير طراد حمادة مشكوراً عام 2005 باستثناء الفلسطينيين اللبنانيين من أحكام القرار 147/ 2002 عملاً بالمادة الثالثة ممّن تتوفّر فيهم شروط المادة الثامنة من مرسوم 1967، ثمّ أتى المرسوم رقم المقرّ عام 2010 ليمثل خلوة جحولة نحو منح بعض التسهيلات للفلسطينيين من ضمنها منحهم إجازات العمل من دون رسوم. إلا أنّ ذلك لم يغيّر في الواقع شيئاً على الإطلاق.

تصنيف إلى سلّة هذا الحرمان ما تعرض له مخيم نهر البارد من تدمير وتشريد أهله البالغ عددهم ما يقارب 34 ألف نسمة وما رافق ذلك من إجراءات أمنية في محيط المخيم تعرض يوميا للفصلين للاذي النفسي والمعنوي والمادي، وعلى رغم بدء عمليات إعادة البناء والتي تسير ببطء شديد، فإنّ الخوف لا يزال قائماً من توفقه في أي لحظة لسيد أو آخر.

وقد رفضت الولايات المتحدة وخلال ما يزيد عن ستة عقود النطاعي مع قضية اللاجئين من منظور ويعد سياسيين، لا بل تعدمت ما زالت التعامل مع الملف الفلسطيني من بعده ومختلّو الامنيين. وهي في تحديت الفرصة من أجل الإنقراض على اتفاق القاهرة عام 1969 والذي نظم الوجود الفلسطيني بكل عاونه بما فيه الوجود المسلح، إذ ألقته من طرف واحد عام 1991، وكان أحد أهداف الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 قد تحقّق على رغم إسقاط اتفاق 17 آيار. هذا الرفض والذي لا سند قانونيا أو تشريعيا له، إذ وقعت وما زالت الدولة اللبنانية في تناقض حاد بين سلوكها وممارساتها، وبين الوضع التشريعي للفلسطينيين في لبنان، والتي نظمت بموجب مراسيم عدّة:

1.مرسوم عام 1950 باسم اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين ويرأسها جورج جيموري وقد كلف الاجتماع مع رئيس وكالة «أونروا» والتباحث معه من أجل تشغيل اللاجئين في مشروعات خاصة في الجنوب والبقاع ومنطقة الشمال.
2.مرسوم عام 1959 باستحداث مديرية شؤون اللاجئين، وألقت بوزارة الداخلية ومن مهامها الاتصال بوكالة الغوث، للاجئين والعناية بالشؤون الاجتماعية والصحية وتنظيم أمورهم الشخصية وأمنته إقامتهم وحركة تنقلهم.
3.مرسوم عام 1960 والقضى بتشكيل هيئة عليا لشؤون

■ **رأسم عبيدات**

حروب ومعارك طاحنة ستخاض على أكثر من جبهة عربية على مدار الصيف المقبل، ومشروع الغزوي الخلاقة الأميركي الذي يهدف إلى تفكيك الجغرافيا العربية وإعادة تركيبها على أنسج مذهبي وطائفي وثرواتي، يتقدم خطوات إلى الامام، ويتسارع كبير إذا هزم السوريون وحزب الله في معركة القلمون. تلك المعركة التي ستكون لنتائجها أبعادها الاستراتيجية، خارج الفضاءين السوري واللبناني لتناول كامل الإقليم، وكذلك هي الحرب العنيفة والوحشية التي تشن على اليمن، والتي يبدو أنّ الحوثيين قد استوعبوا الضربات السعودية الهادفة إلى قتل كل ما يدبّ على الأرض، وتدمير كامل البنى المؤسساتية والاقتصادية والتحتية اليمنية والمشافي والمدارس والمطارات... الخ. وهم الآن يقوون بنقل المعارك إلى داخل السعودية، ويبدو انه - في الأفق القريب - لا لحلة أو ففكة للآزمات العربية التي وجدت بفعل ما يسمى «الثورات العربية»، والتي كان التجيير والاختطاف لها من قبل جماعة الإخوان المسلمين كأكبر جماعة ممتدة ومنتشرة جماهيريا ومنظمة في العالم العربي، وبفعل حفيطات المال والبنى التحتية والمؤسساتية الدينية والاجتماعية والخدمات التي أنشأتها وراكتها بفعل المال الخليجي وما جمعه من مال باسم الدين من مختلف دول العالم. إذ أجريت عملية تزاول لا شرعي بين الأميركيين أصحاب مشروع الغزوي السعودية لجماعة الإخوان الطامحة إلى الحكم لخدمة مشروع حركة الإخوان المسلمين كاولوية على أي مشروع وطني أو قومي عربي، فهي لا تعترف بالمصالح الوطنية أو القومية لأي قطر عربي، بل مصلحة الجماعة (الإخوان) فوق أي اعتبار.

وكان المشارك مع مشيختان النفط والغاز والسياسة (مال وبتروبولتر)، وفتاوى «فقّه السائغ» والمصالح الخلافية، ومقابل مصالحها السليمة والسياسة عربيا وإقليميا ودوليا، ومن هنا كان الدهان الأميركي - الإسرائيلي - التركي - الخليجي - العربي، على كسر الحلقة السورية وتقسيمها من أجل الإجهاز النهائي على المشروع القومي العربي، ولكن صعود الحلقة السورية، بعتر أوراق الحلف المعادي فتارة يتحدثون عن خيار

اللاجئين بإشراف الخارجية اللبنانية ومهمتها الاهتمام بمتابعة الملف الفلسطيني من جوانبه المدنية المتصلة بالأوراق والوثائق الرسمية، والاقتصادية والسياسية. ولم تقف الدولة اللبنانية عند هذا الحد من التناقضات، فهي عملت عمدا على تغليب التزاماتها على الصعدين العربي والدولي، التي التزمت بها ومنها:

1.وكالة «اونروا» منذ تشكيلها عام 1949، اتخذت من بيروت مقرا رئيسيا لوكالة الغوث، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع الحكومة اللبنانية.
2.الإعلان العالمي لحقوقق الإنسان، إذ شارك لبنان في صوغه.
3.بروتوكول الدار البيضاء عام 1964، وفيه يعامل الفلسطيني في الدول العربية التي يقيم فيها معاملة الرعايا العرب في السفر والإقامة والأحتفاظ بجنسيتهم، وخلق فرص العمل. وفق المادة الأولى منه.
4.عام 1972 وافق لبنان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966 والذي كفل حقوقا أصلية للإنسان، لا يمكن التنازل عنها من ضمنها الحرية والإقرار بشخصيته القانونية.
5.العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عام 1966، فقد وافق لبنان عليه أيضا في أيلول 1972، والذي يحفظ الحق في العيش بمستوى كاف وكذلك العمل والتملك وتشكيل النقابات ومؤسساته الثقافية وحقه في الصحة والتعليم.
6.توقيعه على الاتفاقية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري الصادرة عام 1963، وذلك في حزيران 1971.
7.مقدمة الدستور اللبناني والعمل عام 1991، إذ ورد فيها

أن لبنان عضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية ولتزم وموائفها، وكما أنه عضو مؤسس وعامل في الأمم المتحدة ولتزم موائفها والإجماع العالمي لحقوقق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع المجالات.

8.ما نصت عليه المادة رقم 2 من أصول المحاكمات المدنية والصادرة عام 1985، بحيث كرس قاعدة تقدم من خلالها التشريع الدولي على التشريع الداخلي، وتنص المادة على أنه عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي يتقدم التطبيق الأول على الثاني، بمعنى النص الدولي على النص الوطني أو المطبق في الدول.

ومما تقدم، فإن التطبيق المحفف والظالم والذي يصل في منسوب التعامل مع الوجود على إنّه سلوك عنصري في بعض منه، لا يميز له ولا مسوغ قانونيا أو تشريعيا له. صحيح أن غياب المرجعية الفلسطينية الموحدة في لبنان، وبالتالي سي تشهد الساحة الفلسطينية من انقسام حاد، قد أرخى بظلاله على الواقع الفلسطيني على الأراضي اللبنانية. ولكن الأصح أن ذلك يجب ألا ينعكس ميرورا للدولة اللبنانية في ما تنتهجه من سياسات محققة بحق الفلسطينيين في لبنان. لأن هذه السياسة مبنية على قاعدة ثابتة في التعامل مع الوجود الفلسطيني، أن لا حقوق لهم في لبنان، وأنه في أحسن الأحوال تحسين للظروف الحياتية لهم، وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية جبران باسيل في لقاءه مع الفصائل وبحضور السفير أشراف دبور، وقوله صراحة: «إن لا حقوق لكم في لبنان، حقوقكم هناك على أرض بلدكم، واستعدرد قائلا: «تحسين الظروف الحياتية أمر من الممكن بحثه والنظر في شأنه.»

وما التبديل الجوهري لرتاسة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، والمشكلة منذ عام 2005، إلا الدلالة على عدم جدية الدولة اللبنانية في التعامل مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لا بد على الرعية في الحوض المسؤول في الحوار جدي مع الفصائل الفلسطينية في لبنان، وجل ما يحصل على رغم تفضيه من قبل الفصائل، عقد اجتماعات متقطعة مع رئيس لجنة الحوار والتي تعاقب على رئاستها عدد من الشخصيات التي تحنّ لها كل التقدير والأحترام. ونحن لا نخلع رئاسة لجنة الحوار لسؤولية لأننا ندرك أنّ المسألة ابعد من رغبة ونية صادقة متوفرة لدى هؤلاء السادة، بل نتجاوزهم إلى عدم توفّر القرار السياسي والتوافق والاتفاق اللبناني - اللبناني على منح الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، وفتح حوار يتناول كل العناوين الفلسطينية في لبنان سلّة واحدة.

على رغم الإشارات التي ترسل من هنا أو هناك، والجهود المبذولة على الصعيد الداخلي اللبناني بين الكوّنات السياسية والطائفية من خلال مقاربات ما بين هذه الكوّنات، بهدف إيجار رؤية لبنانية موحدة، تسهل فتح حوار لبناني - فلسطيني، ولكن رغم ما يلوح في الأفق اللبناني من هذا القبيل من دون الخوض في تفاصيله، إلا أنّ الرهانات للبعض في لبنان في انفراجات سياسية دولية وإقليمية من شأنه أنّ يعفي الدولة اللبنانية بمكوناتها من استحقاقات منح الحقوق للاجئين الفلسطينيين المتأخرة 66 سنة، والعُداء الزمني لا ضمانات لتوفقه عند سقف معلوم في استمرار الدولة اللبنانية في تهريبها هذه الحقوق.

## صيف ملتهب من طرابلس حتى صنعاء وفلسطين

نفسه، وفي إطار الواقع الملموس وجدنا كيف أنّ ليبيا التي تمت فيها الإطاحة بموافقة ومشاركة أميركية وأوروبيية غربية بمعمر القذافي، من البلاد الفقيرة إلى مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، والتي هي أقرب إلى العشائرية والقبلية منها إلى دولة مركزية، فما إن غادر القذافي، حتى دخلت ليبيا في آتون حروب عنشائرية وقبلية، وصراعات بين الميليشيات المسلحة والمفادات متعددة الولاء، والاتمّعات على السلطة والغفوذ والثروات، ودخلت ليبيا مرحلة التقسيم الفعلي، وأصبحت ملالدا لكل أشكال ونوع العصابات والقنّلة والمجرمين، ولتزداد مأساة الشعب الليبي جوعاً وفقراً وتحلّفا وجهلا، والتصعب الدولة المنتجة والمصدرة للنفط مستوردة له، وتفترق لاملان والأمان.

أما في العراق فخطر التقسيم تحول إلى واقع فعلي... فأميركا نائب رئيسها جون بايدن يتحدث عن التقسيم... والبرلمان أثناء وجوده في أميركا، مقتنصاً فرصة الموقف الأميركي هذا يقول إنّ الفرصة مواتية لدولة كردية... وكذلك هي العشائر والقبائل السنية يستهوها في التقسيم، وهناك من يغذي هذا التقسيم من المحيط العربي قبل غيره، يضاف إلى ذلك المسلمون السنة يعانون من أزمة هوية وتمثيل وقيادة وتعدد الولاءت، في حين النظام السياسي القائم والمركبات السياسية الداعمة له، يبدو أنّ قدراتها على لحم «داعش» ومنع تمدده، وحدر محدود، خصوصاً أن ما يسمى قوى التحالف لا تستهدف تصفية «داعش» بقدر ما تحمل على تدجينه، ويقانه مهذا الاستقرار في العراق خدمة لمشروعها في المنطقة.
أما سورية، فهي المستهدفة بشكل أساسي بهذه المشاريع الاستعمارية، لكون سورية تشكل القاعدة المتقدمة للمشروع القومي العربي في المنطقة، وهي من حضنت قوى المقاومة ودعمتها بغض النظر عن انتماءاتها وهويتها السياسية والفكرية. وكذلك سورية أهميتها الجغرافية والسياسية عربيا وإقليميا ودوليا، ومن هنا كان الدهان الأميركي - الإسرائيلي - التركي - الخليجي - العربي، على كسر الحلقة السورية وتقسيمها من أجل الإجهاز النهائي على المشروع القومي العربي، ولكن صعود الحلقة السورية، بعتر أوراق الحلف المعادي فتارة يتحدثون عن خيار

## أراء

### «موطني يا توأم التاريخ»

■ **جورج كرم\***

في هذا العالم الجميل، لكل مكان رونقه وروعته. ومن المؤسف أنّ السياسة العالمية حوّلت بقاعا عدّة من العالم في عقولنا إلى مناطق تعتبر مجادية أو مكروهة أو حتى بشعة، قبل أن تراها عيننا، وهو شعور مبرز. فلنأخذ مثلا دول الاستعمار المعروفة منذ القدم، من دول أوروبا، إلى أميركا اليوم، التي ترتفع على رأس التسلط والظلم. ومن المنطق أن يعتبر الذي لم يزر أميركا بعد أنّ الشعب الأميركي نسخة عن حكامه. وهو الذي انتخبهم ووضعهم في موقع القوة والقرار. والدعم الأميركي الظالم للكيان الصهيوني الغاصب لا بدّ أن يكون بالنسبة إلى بعض المحللين أو الأناس العاديين، نابعاً من نفسية ما لدى الناخب الأميركي انعكس غطرسة وتسلطا لدى حاكمه المنتخب. لكن الصورة تبدو مختلفة جدا لو اختلف المرء بعدد كاف من الأميركيين «الأصليين»، وأعني بذلك الأميركيين من أصول أوروبية، لأنّ السكان الأصليين في القارة الأميركية هم من «الهنود الأميركيين» كما سماهم المستكشفون. وهؤلاء «الهنود» ينتمون إلى قبائل مختلفة لا علاقة لها بالهند الغربية أو الهند الشرقية، كما ارتأى كولمبوس أفندينا، ويعاملون من قبل السلطات الأميركية كدخلاء أو حتى طفليات يجب تحمّلها، يعطوهم القليل لكي يبقوا على قيد الحياة، ويحرموهم السبل الحقيقية لتحسين ظروف عيشهم. ولو أخذنا كندا بالاعتبار مثلا، لوجدنا أنّ المواطن من سكان البلاد الأصليين من الهنود يتمتع بإعفاءات وإزائية معينة، لكن الحمميات المعطاة لهم لسنتين خلّت ضيقة تقع في أماكن صعبة الحياة فيها من حيث الموقع والبيئة، وهي بالكاد تتسع لبيتوهم الصغيرة ولو تمدّنوا كما يجب بقصد الاسترخاء لوجدوا أقدامهم تكاد تتخطى حدود المصيبة ولا رغبة في زراعة بقيت لهم لاستثمارها بعدما كانوا ومنذ عدة قرون، يتمتعون بخيرات القارة بكاملها ويحولون في أرجائها. واليوم يمنح عليهم صيد الكرنك المريح مثلا في ولاية نيو برنزويك، وإقامة أنظمة مصرفية على طراز «شور» في محمياتهم المختلفة التي أضفي عليه طابع الاستقلالية بالخصوص الدستورية فقط، وهي بعيدة عن هذا المفهوم كل البعد مع التثوية بأنّ حل السكان الأصليين اليوم أفضل بكثير من حالهم في منتصف القرن الماضي، حين ظلمتهم الخساسة الكاثوليكية وحرمتهم لغتهم وأسماهم وحتى أباءهم وأنهارتهم، وأعلمتهم آباء بيض بالثبتي في محاولة لمحو حضارتهم بسواطة اليد التطهير العرقي «الطيف» أي يغير القوة العسكرية. ومن الساذجة أن يبرئ المرء الشعوب من ارتكابات حكامها وانظمتها وإداراتها، وهناك شعوب بطبيعتها استعمارية، كالانكليز والفرنسيين مثلا، وهذا ينعكس في سيرتهم منذ الزمن القديم وحتى اليوم، وتطور الحياة ومفهوم حقوق الإنسان. في هاتين الدولتين نتيجة الرخاء الاقتصادي بعدما نهتا الهند وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، ما جعل من النظام الداخلي فيها أكثر رافة وعدلا ومساواة بين أبناء الشعب الواحد، سواء كانوا من المهاجرين أو من السكان «الأصليين»، مع التثوية من الإنكليز وعلى رغم وحشية تاريخهم الاستعماري، خصوصا العجائز التي ارتكبوها في الهند وحتى تيكيتا في الجنوب الغربية في فلسطين، كانوا مجتمعما على الصعيد الداخلي متجانسا عادلا خاليا من العنصرية إلى حد كبير، فيما لم يتعلم الفرنسيون شيئا من تاريخهم الاستعماري في شمال أفريقيا مثلا، ومهشوا أبناء الجزائر في مندمهم الفرنسية لدرجة أنّ تقوم قيامة الآخرين بين القبيلة والأخرى بسبب القوانين غير العادلة كمنع الحجاب وغير ذلك من الأمور، وتمفل الإنعاض الأخير بمجزرة «شارلي ابيدون» التي نفذها فرنسيون من أصل جزائري، ناطك عن «المهاجرين الثلاثة» الرؤساء شيراك وساركوزي وهولاند المتعطشين إلى الدماء وكانهم لم يتعلموا شيئا من التاريخ، وما برحوا يعيشون زمن مجلات «استريكس» الكويدية، يتغفون على الخنزير البرّي ويضربون أعداءهم بالهراوات، وطبعها نكلا نحسب أنّ بريطانيا أضحت مملكة عطف وحنان على طراز الامّ تيريزا في وداعتها وإحسانها، ما زلنا نذكر رئيس الوزراء السابق بلوي الذي تورط في حرب العراق ككلب أميركا الوفي حتى أنثيه، وما هو لعاب البريطانيون بسبل مجددا لحرب جديدة مع الإيرانيين حول جزر «فولكلاند» كما يسمونها، أو «مالفيناس» كما يعرفها الأرجنتينيون، ومن الصعب التعاطف مع أي من الطرفين مع التثوية أنّ رئيسة وزراء الأرجنتين جريئة في دعم قضايانا، والحرب المرفقة ليست في النهاية سوى حرب اقتصادية على نقط مكتشف في هذه القضية من العالم.

ويحтар خبّاء حول كيفية وصول القطع الحربية البريطانية إلى «مالفيناس» هذه المرة لو وقعت الحرب، علما أنّ السفن التي يشار إليها لم تعد موجودة لدى بريطانيا «العظمى» التي أضحت عسكريا اليوم بحسب التعبير العامي «جلدة على غلطة». وعلى رغم كل ما تقدم، إنّ تجربتنا الشخصية والبلاد المشار إليها أتفا لا ترتبط دائما بموقف البلاد السياسي وتاريخها الاستعماري، وشعوب البلاد تلك هم مثل البشر جميعا يطمحون إلى حياة مريحة سعيدة ويعملون لذلك، طبعيا باستثناء الكيان الصهيوني الغاصب ومستعمره، وأخصّ بذلك الشعب الأميركي وهو شعب كريمة له بلاد غنية شاسعة واستطيع التعلم من الأميركيين كثيرا، خصوصا في مجال الصدق. وهم في معظمهم صادقون، والطبيعة الجميلة في بعض أنحاء بلادهم أمر مفر للإقامة أو للزيارة. والإنكليز أيضا لهم خصوصيتهم في الرقيّ في التعامل التجاري والإنساني على مستوى العلاقات الشخصية وعلاقة الدولة بالفر. وفي فرنسا الطعام الشهي والمشروبات الراجعة اللذيذة العريقة كالمسبانيا مثلا، وهذه مقاربة من منظاري الشخصي ولكل شخصه مقاربته وأمره الاحتمالية التي انوعا في بلاد العالم المختلفة. ويبقى الناس الذين نعرفهم ونحبهم في البلاد المتعددة أفضل صورة لنا عن تلك البلاد، ونعشق بلادهم بقدر ما نعتقهم والعكس أيضا صحيح، لكنه ينطبق فقط على البلاد التي لم نختربرها بعقم ولم نتعرف إلى عدد كاف من أبنائها.

طبعاً تبقى بلادنا «توأم التاريخ» وقبلة إثمنا العنصري، تشتعل بنا الطائرة تصفقا وفرحا وبهجة حيث تلمس إطاراتها أرض مدرج المطار في بيروت مثلا، ولا يتلج قلبونا سوى رواية بلادنا والحياة فيها، لكن لبعضنا أجزاء من أجيادنا وقطرات من دماننا متناثرة في بلاد عدّة تركناها لتبقى هناك إلى الأبد، مظلمها في قلوب أناس تنضب بالبلب المتبادل بيننا، والبعض الآخر في تراب من رحلوا وودّعناهم وأضحي ترابهم جزءاً منا ومن أرضنا. ولكل بلاد تركنا فيها بعضاً منا سواء في قلب البشر أو في التراب أو الطعام أو الطبيعة قصّة مع التاريخ يتفخر بها أبنائها ويرون بلادهم من خلالها توأمًا لتاريخ آخر يعزّر عن حقيقتهم.

\* أبو اليسار. كاتب سوري من جبل لبنان موقعه على الإنترنت: www.gkaram.com

على فرض شروطهم في التفاوض، ولا مجال لأن يكون عليهم ما قبل ما يسمى «عاصفة الحزم»، كما هو عليه بعدنا، فلن يكون هناك نظام «كروتي» يعني يتلقى أوامره مباشرة من الرياض، بل هناك حرب ستطول ستدفع السعودية تمثنا مالا ورجالا، وحتى خرجاً على النظام بما يهدّد بقاؤه واستمراره، وتشكيل خطر على وحدته الجغرافية والمتمجعية.

لبنان أيضاً له مشاكله وإزماته المتعددة والكثيرة، فلا حلّ قريباً لمشكلة الرئاسة، حيث الخلافات العربية والإقليمية والدولية تمنع ذلك، وكذلك الأوضاع الأمنية سواء في الداخل أو ما يجري على الحدود مع سورية، وخطر انتقال الجماعات المسلحة من لبنان، وتغيير الأوضاع الداخلية والأمنية البشة، وتهديد السلم الأهلي والاجتماعي، ودفع لبنان نحو الاحتراب الطائفي والمذهبي... إذا كان هذا اللذان الصغير قد نجح نسبيا حتى الآن، بفعل «شبكة الأمان» الإقليمية الدولية التي توفر عليها، فليس من المؤكد أنّ يستمر الحال على حاله، خصوصا إذا ما تقامت الأزمة وبلغ الصراع نقطة «العودة» أو لحظة تكسير العظام.

على الجبهة الفلسطينية المشهد نفسه وعلى نحو أسوأ، حكومة بعثية متطرفة، تبدّد أي آمال بحل الدولتين، لا بل أنّ تفاهات سيكرس جهده ووقته لتوسيع الاستيطان والتهويد وتعميقهما ومواصلته، من دون الاتفات إلى أي مبادرات هنا أو هناك. فهو يعرف حدود سقفا، وهي تأتي في إطار إدارة الأزمة وسياقاتها لا حلها.

أما ملف الصلحاة الفلسطينية الداخلية، فهو لا يتقدم، لا بل أنّ الانقسام يطول ويتعمق ويتسبد بفعل الصراع بين طرفي الانقسام على اقتسام كعكة سلطة خالدة من الدم، وكذلك سياسات المحاور والأجانب والتدخلات العربية والإقليمية لها دور كبير في هذا الشأن.

الأمور قد تندفع إلى ما هو أبعد من ذلك على خلفية الصراع في سورية واليمن، نحو حرب إقليمية شاملة، لا يبقى فيها القرار والمشاركة للمتحاربين، بل مشاركة فعلية من قبل الأطراف المتصارعة: إيران من جهة، والسعودية والولايات المتحدة من جهة أخرى.

Quds.45@gmail.com